المقابلة بين النسخ

إن الصورة المأخوذة عن المخطوط تكفي عن المخطوط ذاته، عند المقارنة بين النسخ، ولكن يبقى للاطلاع على الأصل أهمية أخرى في معرفة نوع الورق وحالته، ونوع المداد، وغير ذلك من الأمور التي قد يُحتاج إليها، لمعرفة مدى قدم النسخة. وقبل البدء في المقارنة، لا بدّ من نظرة فاحصة إلى النسخ مجتمعة، تتحدّد بها قيمة كل نسخة، وأوصافها، ودرجة أهميتها، وبذلك يعرف أيها أكثر صواباً، وأقرب إلى صحّة النصّ، فيُجعل أصلاً.

فإذا توفر في نسخة ما، ما يجعلها كذلك، كأن كانت بخط المؤلف، أو كانت الأقدم، أو أكثر ضبطاً، فإنها تُعطي اسماً، ويُرمز لها بحرف من حروفه، ويقيَّد ذلك على ظهر النسخة، حتى لا تلتبس رموز النسخ إذا تعددت، أو يُنسى تمييز هذه الرموز إذا طال العهد، فإذا كانت النسخة مثلاً من مكتبة الأوقاف بطرابلس كتب عليها: النسخة الأم، مكتبة الأوقاف، طرابلس، والرمز لها (ق) مثلاً، ثم تجعل أصلاً تقارن عليه جميع النسخ الأخرى، وهذا يقتضي أن تنسخ هذه النسخة الأم في كراسات نسخاً محكماً مراجَعاً، ومعارَضاً، بحيث يكون طبق الأصل، دون أي تغيير، أو تبديل، مع ملاحظة أن يُترك لكل صفحة مكتوبة صفحة تقابلها، خالية من الكتابة، تُترك لأعمال التحقيق، كما تترك في أسفل كل صفحة مكتوبة حاشية فارغة، لتدوّن فيها الفروق بين النسخ.

ثم تعارض جميع النسخ الأخرى على هذا الأصل، واحدة واحدة، وما وجد من فرق بزيادة أو نقص، أو تغيير أثبت في الحاشية.

وهناك من يرى أنه لا داعي لنسخ المخطوطة الأصل في دفاتر وكراسات، بل تقابل النسخ بالنسخة المصوّرة عن الأم، وتكتب الفروق على هوامش المصوّرة نفسها، لأن النسخ في الكراسات عرضة هو الآخر للخطإ وبذلك يضيف الناسخ أخطاءه إلى أصل الكتاب[1].

(١) انظر أصول نقد النصوص ص ٩٧.

الفروق الجديرة بالإثبات

اتبع الناس في الماضي طريقة المستشرقين، فكانوا يثقلون حواشي الفروق بين النسخ بتدوين كل فرق جاء في رسم الكلمة، مهما كان قليل الأهمية، يعلم الناطق بالعربية يقيناً أنه لا يمثل قراءة أخرى للنصّ، وإنما هو بسبب سهو الناسخ، أو جهله، كأن يكتب في نسخة (رمى)، وفي أخرى (رما) بألف، أو في نسخة (هذا)، وفي أخرى (هدا) بالدال المهملة، أو تكون العبارة في الأصل: «وإبدال الناقص الرديء بالكامل الجيِّد»، فتوجد في نسخة أخرى: «وإبدال الناقض الرذيء بالكمال الجيِّد»، فنقط الصاد من ناقص، والدال من رديء، وإبدال الكامل بالكمال، يعلم جزماً أنه من خطإ الكاتب، أو تكون الكلمة في نسخة (ذاك) وفي أخرى (ذلك)، أو في واحدة: (والعجب)، وفي أخرى: (فالعجب).

إثبات مثل هذه الفروق هو تكثير للحواشي وتسويد لها، لا طائل من ورائه، ولذلك لم يَعُد المحققون يثبتون من الفروق بين النسخ إلا ما لهُ قيمة في قراءة النصَّ، بحيث يترتب على اختلاف رسم الكلمة اختلاف في المعنى، يحتمل أن يكون مراداً في السّياق، هذا هو الفرق الذي يحفلون به، وينبهون عليه، أمّا الفرق الذي يعلم بداهةً أنه غلط أو لفظ مرادف من عمل الناسخ لجهله، أو سهوه فلا يثبتونه.

ولكن على المحقق إذا وجد ذلك فاشياً في بعض النسخ، أن يشير في المقدمة إلى أن تلك النسخة يكثر فيها التشويه والتحريف، ويكتفي بذلك، فلا يتتبع تحريفاتها، فيثقل بها حواشي الكتاب.

ما يثبت في متن الكتاب عند المقارنة

إن كانت النسخة التي كتبها المؤلف بنفسه موجودة، فعلى المحقق أن يجعلها أُمّاً، ويثبتها في متن الكتاب، وعندما يجد شيئاً يخالفها في نسخة أخرى، يثبته في الحاشية، حتى إن كان ما في النسخة الأخرى أكثر ملاءمة لسياق الكلام، لأنه ينشر نسخة بعينها.

أما إذا كانت النسخ ليست من بينها نسخة المؤلف، وكانت تتفاوت من حيث الأهمية، كأن كان من بينها ما تحمل إجازات بالسماع، أو نسخة قديمة، فللمحقق أن يختار إحدى طريقتين:

الطريقة الأولى:

أن يختار أهم النسخ وأصحها، لقدمها، أو لما تحمله من إجازات أو تملكات أو تصحيحات العلماء، أو لغير ذلك من الاعتبارات، فيجعله أُمّاً، يثبته في متن الكتاب كما سبق.

وهذا ما صنعه الشيخ أحمد شاكر في تحقيق (الرسالة) للإمام الشافعي، ساق متن الكتاب كما جاء في نسخة الربيع بن سليمان تلميذ الإمام الشافعي التي جعلها أصلاً، وما خالفها حتى إن كان ذا وجه صحيح، ذكره في الحاشية.

وهذه هى طريقة المحدّثين، كانوا لا يخلطون رواية برواية أخرى، فإذا

ابتدأ أحدهم الرواية للكتاب من طريق أمضاه إلى آخره من تلك الطريق، وقد سبق بيان ذلك مفصلاً في القسم الأول[1].

الطريقة الثانية:

أن يُجعل ما اتفقت عليه النسخ في متن الكتاب، وما وُجد مخالفاً في نسخة ما، وكان أنسب للسيّاق يُثبت في المتن بين حاصرتين، هكذا: ( ) ويُنبّه على ذلك في الحاشية، بأن يقال: ما أثبت هو ما جاء في (س) مثلاً.

وعلى هذا منهج التحقيق في كتاب (الأغاني) في طبعة دار الكتب المصرية، الذي وضعه فريق من المتخصصين على رأسهم أحمد زكي[2].

وقد صدر الجزء الأول منها عام ١٩١٧م.

فقد جاء في منهج التحقيق قولهم: «إذا اختلفت الأغاني الموصوفة آنفاً، ننظر إلى ما هو الصحيح، أو الأنسب بالمقام، فنضعه في الصلب، وننبّه على باقي النسخ في أسفل الصفحة»[3].

(١) هذه الطريقة درج عليها أيضاً المستشرقون، بقول: برجستراسر: (يجب على الناشر أن يختار إبرازة واحدة للكتاب، ولا يمزجها بغيرها) أصول نقد النصوص ص ٢٧.

(٢) هم: أحمد تيمور، وجعفر ولَيّ، ومحمد الخضر حسين، وأحمد أمين، ومحمد البيلاوي، وحافظ إبراهيم (الشاعر) وأحمد نسيم، وأحمد عبدالرحيم. انظر الأغاني ١/ ٥٩.

(٣) الأغاني ١/ ٥٥.

النصّ المختار

أمّا إذا كانت النسخ متقاربة من حيث الأهمية، وليس من بينها نسخة فائقة، فالذي درج عليه كثير من المحققين أن تعتبر كلها أصولاً، يصحح بعضها بعضاً، ويكمل بعضها بعضاً، وهو ما يسمى «بالنص المختار»، فيكتب في متن الكتاب ما أجمعت عليه النسخ عند الاتفاق، وإذا اختلفت تُخيّر منها للمتن ما كان أنسب للسياق، وأصح في الاستعمال، وما يُظنّ أنه يفصح عن رأي المؤلف، ويؤدي عبارته دون التقيّد بنسخة معيّنة، ويثبت ما خالف ذلك مما له أهمية في الحاشية، وما تُخُيِّر من النسخ المختلفة للمتن لا يجعل بين حاصرتين: ( )، وإنما يوضع عنده رقم في الحاشية، يبيّن مصدره، وعلى هذه الطريقة جرت اللجنة التي شكلت سنة ١٩٤٩م. لوضع منهج لتحقيق كتاب (الشفا) لابن سينا، بإشراف طه حسين[١].

قالت اللجنة: «ولكنا آثرنا في نشرنا هذا طريقة النّص المختار، لما تقوم عليه من تصرّف وحريّة، وتسمح به من تفصيل وموازنة، وهي لهذا لا شك أدقّ وأعقد، ولكنها أصح وأنفع، . . . فاجتهدنا ما وسعنا الاجتهاد، ورجّحنا ما أمكن الترجيح، وكل ذلك عند الاختلاف والمغايرة، أما ما أجمع عليه النسّاخ السابقون، فقد احترمنا إجماعهم.. وعنينا أن نثبت في الحاشية الروايات المختلفة منسوبة إلى مصادرها».

---

(١) وهم: إبراهيم مدكور، وجورج شحاتة قنواتي، ومحمد عبدالهادي أبو ريدة، ومحمود الحضيري، وأحمد فؤاد الأهواني، انظر الشفاء - المنطق - المدخل ص ٣٨.

وطريقة «النص المختار» هذه تعظم معها مسؤولية المحقِّق، لأنه يكون حَكَمًا على النسخ عند اختلافها، يقرّر أي النصوص أقرب إلى ما وضعه المؤلف، وهو ما يتطلب مهارة وحِسّاً علمياً مدرّباً، وتمرّساً في فنّ الكتاب، وعباراته، وأسلوبه.